(٢) القضية الفلسطينية عربيا

العناصر الايجابية التي أفرزتها حرب تشرين على الجانب العربي كانت كما يبدو غير كافية لارغام اسرائيل على التقيد بقراري مجلس الامن ٣٣٨ ، ٢٣٩ الداعيين الى عودة قواتها الى المواقع التي كانت عليها يوم ٢٢ تشرين الاول . وكان مصداق هذه الحقيقة فشل محادثات الخيمة عند الكيلومتر ١٠١ التي لم تحقق ابرز اهدافها المعلنة بفصل القوات المتحاربة ، وان كانت حققت لاسرائيل مطلبها الملح في تبادل الاسرى مقابل وصول التموين لمدينة السويس وقوات الجيش الثالث شرق القناة. وقد ذكرت مجلة « روز اليوسف » المصرية ان محادثات الكيلومتر ١٠١ استمرت عشرة اجتماعات سبعة منها لتنفيذ البند الثاني الخاص بفصل القوات المتحاربة والعودة الى مواقع ٢٢ تشرين الاول . وقد ذهب تحليل الى ان هذا الفشل كان مرتبطا بأوضاع اسرائيل الداخلية المتعلقة بالانتخابات وتأجيل المباحثات الى ما بعد ظهور نتائج هذه الانتخابات . غير ان « رأي القاهرة » ، كما ذكرت « روز اليوسف » كان « ان الاعتبارات الداخلية في اسرائيل ليست وحدها المحرك لهذا الموقف ، لان اسرائيل في موقفها هذا انما يشجعها عليه ما تتلقاه من دعم يساعدها على تجاوز النتائج الاستراتيجية لمعركة اكتوبر » . وقد كانت تلك اشارة ضمنية الى الدور الاميركي في افشال المحادثات وهو دور تكشفت ابعاده في المساعدات العسكرية الضخمة التي تلقتها اسرائيل بعيد حرب تشرين مما عزز موقفها في أي مفاوضات لاحقة . غير ان هذا الدور الاميركي كان له وجه آخر كشفت عنه مجلة « نيوزويك » الاميركية (١٢/١٧) عندما كتبت انها علمت « ان اسرائيل كانت على استعداد تام لاجراء مفاوضات حول فصل القوات مع المصريين في خيمة الهدنة ، غير ان هنري كيسنجر ، وزير الخارجية الاميركية ، اقنعهم في الدقيقة الاخيرة بالا يفعلوا ذلك . وكانت حجته ان هذا الموضوع يجب ان يكون البند الاول على جدول اعمال مؤتمر محادثات السلام المقرر افتتاحه في جنيف ، وان تنازلا من جانب اسرائيل في البداية سوف يعطي مفاوضات السلام بداية واعدة » . وقد يكون هذا السبب الذي اوردته المجلة الاميركية صحيحا ، ذلك ان نتيجة زيارة كيسنجر الثانية الى القاهرة في ١٢/١٤ أسفرت عن ان مصر وافقت على ان تكون قضية الفصل بين القوات المتحاربة هي القضية الاولى التي يجب معالجتها في مؤتمر السلام ، وكانت مصر تصر سابقا على ان تنسحب اسرائيل الى خطوط ٢٢ تشرين الاول قبل انعقاد المؤتمر ، (« المحرر » نقلا عن وكالات الانباء) . وهكذا باتت ابعاد المراحل الاولى من مؤتمر جنيف مقررة سلفا وقبل انعقاده فهي لا تتعدى كونها امتدادا لمحادثات الكيلومتر ١٠١ ، الهادفة الى فصل القوات المتحاربة .

حددت مصر شروطها لحضور مؤتمر جنيف قبل انعقاده . فقد كتبت الاهرام (١٢/٩) ان هذه الشروط التي أبلغتها مصر الى الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي هي « ١ — ان يقوم مجلس الامن الدولي بدعوة الاطراف المعنية لحضور المؤتمر وتعريف الهدف من الاجتماع والنتائج المتوقعة أي تنفيذ قرارات مجلس الامن . ٢ — ان يحضر الامين العام للامم المتحدة الاجتماعات التمهيدية ويعين مندوبا عنه في المؤتمر الذي سيكون برعاية المنظمة الدولية . ٣ — ان تشترك كل الاطراف المعنية وهي مصر واسرائيل وسوريا والاردن ، وان منظمة التحرير الفلسطينية ستشترك في وقت لاحق » . وكانت الدلائل تشير الى ان هناك تنسيقا مصريا — سوريا بالنسبة للاشتراك في المؤتمر . فقد ذكرت « الاهرام » (١٢/١٢) ان الرئيسين انور السادات وحافظ الاسد حددا « الموقف المشترك لمصر وسوريا ازاء مؤتمر السلام » في محادثاتهما التي جرت في القاهرة في ١٢/١١ وانهما « أصدرا توجيهاتهما الى السيد اسماعيل فهمي ، وزير خارجية مصر ، بشأن المرحلة المقبلة ومؤتمر جنيف » . غير ان التطور المفاجىء كان اعلان سوريا يوم ١٢/١٨ قرارها عدم الاشتراك في مؤتمر جنيف « في ضوء مختلف المعطيات التي توفرها الظروف الراهنة والتي تشير الى مجموعة من المناورات تستهدف خدمة المصالح الاسرائيلية كما تستهدف تحويل المؤتمر ليبحث امورا جزئية تجرنا الى متاهات لا نهاية لها بغية تمييع القضية الاساسية واضاعة الطريق اليها في وضع برنامج الانسحاب الكامل من الارض التي احتلت عام ١٩٦٧ وفي وضع صورة محددة